

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٣٨

الخميس، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي آه
	رواندا	السيد مانزي
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد كاي ويمينغ
	فرنسا	السيدة لو فراي دو إيلين
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	ليتوانيا	السيدة راموسكايتيه
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور  
(S/2014/515)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1449811 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

### تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي

والأمم المتحدة في دارفور (S/2014/515)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد بن تشامباس، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/515 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد تشامباس.

السيد تشامباس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي كي أطلع مجلس الأمن على الحالة في دارفور. معروض على المجلس آخر تقرير للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) (S/2014/515)، وهو يتضمن موجزا للتطورات الأخيرة التي حدثت في دارفور، واستكمالا للتدابير

التي اتخذتها البعثة من أجل تنفيذ الأولويات الاستراتيجية، حسبما طلب المجلس في القرار ٢١٤٨ (٢٠١٤).

بينما تراجع القتال بين قوات الحكومة والحركات المسلحة تراجعاً كبيراً في الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالفترة السابقة، تواصل العنف الطائفي المتقطع، مع تجدد القتال أساساً بين القبائل التي تتنافس على الموارد. فانعدام الأمن، وأعمال الإجمام، والقيود التي تفرضها القوات الحكومية على حرية الحركة، والحركات المسلحة، ومجموعات الميليشيات أمور تشكل تحدياً أمام تنفيذ ولاية العملية المختلطة، وتعرقل أنشطة الوكالات الإنسانية، فضلاً عن كونها تشكل تهديداً للسلامة والأمن للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

منذ تقريرنا الأخير، خفّت حدة القتال نسبياً بين قوات الحكومة والحركات المسلحة. والعمليات التي تقوم بها قوة الدعم السريع تراجعت تراجعاً كبيراً في دارفور، وابتدت الهجمات التي تشنها الحركات المسلحة هجمات متفرقة. حركة تحرير السودان، بقيادة عبد الواحد النور وميني ميناوي، هاجمت المواقع الحكومية في بلدة روكيرو وسط دارفور بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل، وفي قريتي أروشارو وغوسمينو غرب دارفور بتاريخ ٢٢ أيار/مايو على التوالي. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، اشتبكت حركة تحرير السودان، بقيادة ميني ميناوي وعلي كارينو مع القوات الحكومية في منطقة غوبا بالقرب من كنم في شمال دارفور، قتل خلالها علي كارينو. كذلك هاجمت حركة تحرير السودان، بقيادة عبد الواحد النور، مواقع الحكومة في غولو بتاريخ ١٤ تموز/يوليه. ومع ذلك، انسحبت هذه الحركات المسلحة إلى حد كبير من معاقلة ذات المواقع المختلفة في شمال وجنوب دارفور.

وقد تواصل تصاعد أعمال العنف داخل الطوائف وفي ما بينها في أجزاء عديدة من دارفور. وشملت أهم الاشتباكات القبلية معاليا والرزيقات الجنوبية في شرق دارفور، ومعاليا

التي شنت مؤخرًا على دورياتها. وفي ٢٤ أيار/مايو، فقدنا أحد حفظة السلام الذي قتل عندما تدخلت العملية المختلطة لحماية المدنيين في كيكاييا. وجرح ثلاثة زملاء آخرين له في هذا الحادث. بيد أن العملية المختلطة أوقعت خسائر كبيرة في صفوف المهاجمين. وعلى الرغم من أن مصرع شخص واحد لتنفيذ ولاية البعثة كثير جدا، لا بد لي من القول إن الطريقة الفورية والحاسمة التي رد بها زملاؤه من قوات حفظ السلام على الهجوم لهي دليل على الأثر الإيجابي لجهود البعثة في اتخاذ الموقف الوقائي والاستباقي المتعلق بقواتنا.

ومعدل الخسائر البشرية التي منيت بها البعثة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ قد انخفض بشكل كبير مقارنة بعام ٢٠١٣. وهو حالياً في نفس مستوى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأخرى لعام ٢٠١٤.

وأود أن أعرب عن خالص تعازينا لممثل رواندا الموقر في فقدان واحد من حفظة السلام الروانديين الذي لقي مصرعه خلال هجوم كيكايية. لقد فقد ذلك الجندي أعز ما يملك في خدمة السلام في دارفور. قلوبنا مع أسرته والشعب الرواندي لتلك التضحية.

بالإضافة إلى الدعم الفني واللوجستي والبرامجي الذي قدمته البعثة للمؤسسات الحكومية والمحلية والتقليدية لزيادة الوعي وتحسين البيئة الوقائية، قدمت البعثة أيضاً الدعم الفني لمبادرات المصالحة المحلية في نزاع الرزيقات والنواية في وسط دارفور في نيسان/أبريل، والتزاع بين المعاليا والرزيقات الجنوبية في شرق دارفور، والتزاع بين الرزيقات الشمالية وبني حسين في شمال دارفور. في تلك الحالات، ساعد الدعم الذي قدمته البعثة على منع وتخفيف أو الحد من الخسائر المرتفعة المحتملة من الوفيات نتيجة الاشتباكات القبلية العنيفة للسكان المدنيين. وفي تلك الحالات، تدخلت الحكومة بشكل حاسم لتهدئة الوضع، بما في ذلك من خلال نشر قواتها للتخفيف من حدة

والحمر في المنطقة الحدودية بين شرق دارفور وغرب كردفان، والرزيقات الشمالية وبني حسين في شمال دارفور، وسلامات والمسيري في وسط دارفور.

وبعد انقضاء أحد عشر عاماً من الصراع الدائر في دارفور، لا تزال الحالة الإنسانية أليمة جداً. فقد زاد عدد الأشخاص الذين يقدر أنهم باتوا مشردين بسبب الصراعات في دارفور بدءاً بعام ٢٠١٤ من ٢٥٠.٠٠٠ شخص في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى أكثر من ٣٨٥.٠٠٠ شخص، إضافة لأكثر من مليوني مشرد داخلياً منذ أمد بعيد. مع وجود نحو ٣٠ في المائة من سكان دارفور مشردين من أراضيهم وبيوتهم ومنتشرين في مخيمات للمشردين داخلياً، وفي ظل ظروف شبيهة بظروف بلمشردين داخلياً في أجزاء عديدة من دارفور، ثمة ضرورة لا يمكن تغاضيها لحل سياسي يدعم الجهود الإنسانية.

وعلى الرغم من استمرار البيئة التشغيلية الصعبة، تواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اتخاذ التدابير لتنفيذ أولوياتها الاستراتيجية، فضلاً عن بقاء تركيزها منصباً على توطيد تبسيط عملياتها بغية تعزيز تنفيذ الولاية، وفقاً للأولويات الاستراتيجية المنصوص عليها في قرار المجلس ٢١٤٨ (٢٠١٤). وتبقى حماية المدنيين جوهر ولاية العملية المختلطة، ولا تزال تشكل المحور الرئيسي لقراراتنا الاستراتيجية والتشغيلية. والمكوّن العسكري والشرطي للعملية المختلطة يشكلان دعامتين مركزيتين لتنفيذ استراتيجية العملية المختلطة المتمثلة في حماية المدنيين، خاصة في ما يتعلق بالحماية المادية للمجتمعات المحلية الضعيفة. وما انفك قائد القوة ومفوض الشرطة يعملان جاهدين لتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين أداء العملية المختلطة ومثانتها، وإعادة تقويم استراتيجية حماية المدنيين.

ولقد شهدنا تحسناً في متانة القوات والشرطة وقدرتهما على الاستجابة. فنجحت العملية المختلطة في صد الهجمات

الوصول على النحو الذي شهدناه. وبطبيعة الحال، نأمل أن يستمر ذلك التوجه في المستقبل.

وقد أحرز بعض التقدم في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس، دشتت في الفاشر رسمياً في ٢٦ أيار/مايو لجنة تنفيذ الحوار والمشاورات الداخلية في دارفور، وأنشئت لجنة التنفيذ من ١٧ عضواً لقيادة العملية وضمان الملكية المحلية والشمولية والشفافية.

ويقدر أن العملية ستكلف ٧ ملايين دولار، ويتوقع أن يتم تمويلها من خلال مساهمات طوعية لأحد الصناديق الاستثنائية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن أصل هذا المبلغ، تعهدت دولة قطر بتقديم مبلغ ١,٧ مليون دولار كرأس مال ابتدائي. كما أكدت حكومة قطر تعهداتها بتقديم ٨٨ مليون دولار لتمويل مشاريع تأسيسية وقصيرة الأجل في إطار استراتيجية التنمية في دارفور، فضلاً عن صرف مبلغ ١٠ ملايين دولار من إجمالي ٨٨ مليون دولار لصندوق دارفور الأمم المتحدة اعتباراً من ٢٧ نيسان/أبريل وذلك خلال اجتماع المجلس التنفيذي لاستراتيجية التنمية في دارفور الذي عقد في الفاشر في أيار/مايو. وبالمثل، فإن الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع في دارفور تتطلب التمويل. وأود هنا أيضاً تجديد ندائي من خلال المجلس للدول الأعضاء لدعم تلك الجهود من خلال المساهمة في صندوق التعمير والتنمية في دارفور.

فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، فقد أحرزت لجنة وقف إطلاق النار في دارفور تقدماً مع حركة العدل والمساواة السودانية، حيث التزمت بالشروع في عملية التحقق من القوات. ووصلت كتبية من مقاتلي الحركة، معظمهم من تيني وكورنوي في شمال دارفور، إلى الفاشر في الأسبوع الأول من حزيران/يونيه للإعداد لعملية التحقق. أما بالنسبة لدمج المقاتلين من حركة التحرير والعدالة في القوات المسلحة

الاشتباكات المستمرة بين القبائل. وأود أن أنوه أيضاً بالدور المستمر لتشاد، التي نشرت قوات مشتركة على حدودها الغربية، وخاصة في منطقة أم دخان.

وبالمثل، تواصل البعثة العمل في شراكة مع الفريق القطري للأمم المتحدة لتوفير الحماية المادية وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين الذين يسعون للاحتمااء في محيط مواقع فريقها عندما يتعرضون لتهديد بالهجوم. ومؤخراً، فإن حسن التنسيق وإدارة الأزمات، التي تضم جميع مكونات البعثة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من أصحاب المصلحة، قد مكن البعثة من التعامل مع الأزمات، كالهجوم الذي وقع في آذار/مارس على مخيم خور أبيشي للنازحين، حيث تعرض المخيم للهجوم وأضرمت فيه النيران، لكن البعثة تمكنت أيضاً من حماية النازحين. ومؤخراً، أدت جهود البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار داخل سرف عمرة وحوالها بعد العنف العرقي إلى عودة ناجحة لأكثر من ٦٠.٠٠٠ شخص إلى مناطقهم الأصلية. ومن خلال الجهود المنسقة على هذا النحو، تعمل البعثة والفريق القطري معاً لضمان إدماج الدعم الإنساني في إطار الحماية المادية.

والقيود على حركة البعثة قد انخفضت بشكل كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واقتصرت القيود على التحركات البرية للبعثة على ٢١ مرة مقابل ٧٢ خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونعزو ذلك إلى نهج ثلاثي المسارات، يركز على الإجراءات التنفيذية القياسية المنقحة من قبل الجيش والشرطة فيما يتعلق بسير القوافل عندما تواجه حواجز طرق أو قيود؛ مذكرات شفوية شهرية لوزارة الخارجية؛ مشاورات منتظمة مع كبار المسؤولين في الوزارة؛ برقيات مشفرة إلى المقرر تفصل جميع القيود المفروضة على الوصول؛ وحوار مستمر مع نظرائنا على مستوى الدولة والمستويين الاتحادي والمحلي. وأسهم كل ذلك في خفض القيود المفروضة على

للحوار الوطني. بالطبع، هناك أسئلة حول بتفاصيل العملية. وأحث المجلس على الاضطلاع بدور تفاعلي أكبر في دعم إجراء حوار ناجح في السودان. وينبغي مساعدة الأطراف السودانية على تهيئة البيئة التمكينية المطلوبة لحوار حقيقي وشامل وإدراك أن هذه العملية يمكن أن تكون فرصة فريدة لحل مستدام لكل النزاعات التي يعاني منها السودان.

ومن جانبي، سأواصل التشديد على الحركات المسلحة، بالتنسيق مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، بضرورة الانخراط في عملية الحوار الوطني وأن تكون جزءاً منها، بدون أي شروط مسبقة. وسأواصل أيضاً حض حكومة السودان على العمل بشكل مباشر مع الحركات المسلحة من أجل الاتفاق على ترتيبات أمنية لضمان مشاركتها في الحوار الوطني. ينبغي استخدام العملية من جانب جميع المشاركين، الحكومة والمعارضة على السواء وبما في ذلك المعارضة المسلحة، باعتبارها فرصة لإثارة جميع الشواغل وتقديم مقترحات ومناقشة المبادرات التي يمكن أن تستخدم لتحديد مستقبل السودان مستقر وديمقراطي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شمباس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد النور** (السودان): أود في مستهل بياني، سيدي الرئيس، أن أتقدم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، والتي تتزامن هذه المرة مع مداوات المجلس حول تقرير الأمين العام (S/2014/515) الدوري بشأن دارفور، وتجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. كما أتقدم عبركم بالشكر إلى السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، على الإحاطة التي قدمها إلى مجلسكم الموقر.

الوطنية السودانية وقوة الشرطة السودانية، فقد أعدت الحكومة معسكرات للاستقبال في جنوب دارفور. وخصصت الحكومة أيضاً التمويل اللازم لأنشطة الدمج في ميزانيتها لعام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بجهود الوساطة التي أقوم بها من أجل إجراء مفاوضات مباشرة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة، فقد كثفت التنسيق مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان لمزامنة جهود وساطتنا تماشياً مع الطلب الوارد في القرار ٢١٤٨ (٢٠١٤). وقد اتفقنا على استكشاف فرص تنظيم اجتماع تحضير في أقرب وقت ممكن من شأنه إشراك ممثلي الحركات المسلحة وحكومة السودان في مكان مناسب للجانبين. ومن المتوقع أن يستكشف الاجتماع سبل معالجة الوضع الإنساني والأمني في دارفور، والتداول بشأن الكيفية التي يمكن للأطراف من خلالها جسر خلافاتها وإحراز تقدم صوب تسوية شاملة للنزاع في دارفور وإمكانية وضع إطار موحد للوساطة.

في المرحلة الثانية، تجرى عملية ترشيح البعثة بالتنسيق الوثيق مع المقر والفريق القطري للأمم المتحدة. وسوف نستقبل في دارفور قريباً الفريق المجمع من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للشروع في المرحلة الثالثة، التي ستتركز على دعم البعثة، وقطاع الأمن ومكتب اتصال الخرطوم.

أخيراً، يبدو لي أن التحدي بالنسبة للمجتمع الدولي ما زال يتمثل في إيجاد أفضل السبل لإقناع جميع الأطراف المعنية في النزاع في دارفور بأن الحل العسكري والوضع الراهن غير مقبولين. ولهذا الغرض، هناك توافق واسع وعام على أن مبادرة الحوار الوطني التي اقترحتها الرئيس البشير تمثل فرصة لحل الأزمة وغيرها من الأزمات في السودان.

إن جميع الأطراف، بما في ذلك جميع المؤسسات الإقليمية والدولية التي تواصلت معها ترحب باقتراح الرئيس البشير

أما فيما يتعلق بما جاء في التقرير بشأن دور الممثل الخاص المشترك في الحوار الوطني الشامل، فإننا نؤكد من هذا المنبر أن مبادرة الحوار الوطني الشامل هي مبادرة سودانية خالصة، وهي شأن داخلي تتولاه حكومة السودان، وقد أجمعت عليه أحزابه السياسية المختلفة ومختلف هيئاته ومنظماتها، وجاء بمبادرة منه ولم تمله عليه أي جهة خارجية وإنما نبع من اقتناع بجدواه وأهميته للوصول إلى حل ناجز لكل ما يعاني منه البلد. ولذلك فإن التقرير المعروض عليكم تجاوز حدود الولاية المحددة للمبعوث الخاص المشترك، حيث أشار، كما في الفقرة ٣٥، إلى مطالب تفصيلية تتعلق بالأطراف السودانية المعنية بالحوار وحدها.

إن مشروع القرار المرتقب بشأن تجديد ولاية العملية، يجب أن يكون داعماً لعملية السلام والاستقرار الجارية في دارفور الآن، وأن يعالج كذلك ترتيب أولويات البعثة بحيث تركز خلال الأشهر القادمة على دعم التنمية والإنعاش وإعادة الإعمار والاستجابة إلى متطلبات العائدين إلى مناطقهم لممارسة أنشطتهم الطبيعية في ضوء حالة الاستقرار وعمليات العودة الطوعية الواسعة النطاق التي تشهدها ولايات دارفور الخمس في هذه الفترة.

كما أننا نذكر مجلسكم الموقر بأن القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي أنشأ ولاية العملية المختلطة، قد نص في الفقرة ٢٤ منه على تصميم المجلس على النظر في إنهاء ولاية البعثة عندما تتحسن الأوضاع في دارفور بشكل ملموس. والآن وقد تحسنت الأوضاع، ونحن نتطلع إلى استكمال عملية الاستقرار والأمن والسلام في إطار مبادرة الحوار الوطني الشامل الذي كفل لبقايا المجموعات المسلحة في دارفور حق المشاركة بجزية كغيرها من الأحزاب السياسية الأخرى وصولاً إلى إلحاق جميع الأطراف بعملية السلام، ومن ثم النظر في استراتيجية خروج البعثة.

إن الذي لا يختلف حوله اثنان أبداً هو أن الفترة المشمولة بالتقرير المعروض على المجلس قد شهدت استقراراً واضحاً للأوضاع الأمنية والإنسانية في دارفور، وذلك بفضل الجهود المقدرة التي قامت بها حكومة السودان. وبالرغم من أن التقرير المعروض قد أكد في العديد من فقراته على استقرار الأوضاع وتحسن بيئة عمل البعثة وعدم وجود إعاقات أمام حركة البعثة. والحال كذلك فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول إلى منسوبي البعثة، وذلك اتساقاً مع سياستنا القائمة على التعاون الكامل والعمل على تسهيل مهمة البعثة منذ نشرها في عام ٢٠٠٧. بموجب القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

غير أن التقرير، وبالرغم من هذه الجوانب الإيجابية الهامة والواضحة، قد تعمد تكرار سرد الحوادث التي وقعت خلال الربع الأول من العام. تلك فترة، كما تعلمون، قد غطاها التقرير السابق. كما أنه من المعلوم أن الأحداث التي وقعت في تلك الفترة، تقع المسؤولية فيها بصورة كاملة على بقايا المجموعات المسلحة، والتي شنت آنذاك سلسلة من الهجمات على مناطق مثل الطويشة وحسكيتيه واللعيت جار النبي وكلمندو ومليط في شمال ووسط دارفور. ولذلك، فإن كل ما جاء من إشارات إلى الانتهاكات والخروقات التي وقعت خلال تلك الفترة يجب أن تنسب إلى بقايا المجموعات المسلحة التي قامت بذلك بدلا من الإشارة إلى هذه الحوادث بصورة تعميمية توحى وكأن الحكومة هي المسؤولة عنها.

أما فيما يتعلق بما جاء من معلومات عن وقوع القصف الجوي، فإننا وبعد مراجعتنا لجهات الاختصاص طرفنا، فقد تأكد لنا عدم وجود أي عمليات للقصف الجوي خلال الفترة التي يغطيها التقرير المعروض عليكم. ولذلك فإننا نرفض بشدة إيراد مثل هذه الاتهامات والمزاعم غير الصحيحة والمجهولة المصادر. وكذلك نرفض بشدة ما جاء في التقرير بشأن أعداد النازحين وحالات الاغتصاب حيث أن الإحصاءات جميعها غير صحيحة بما يتعارض تماما مع المصادقية والمهنية.

التأخير أو الشروط المسبقة. إذ أن نجاح هذا الحوار هو أقصر الطرق لاستكمال عملية السلام والاستقرار في دارفور وفي كل السودان. وغني عن الذكر أن جميع الأطراف في السودان، حكومة ومعارضة، متفقة تماما حول أهمية هذا الحوار وضرورة إنجاحه. وعليه ولكي تغادر هذه المجموعات المسلحة مربع التردد والشكوك، فلا بد لمجلس الأمن من مطالبتها بالانخراط في الحوار فوراً.

ختاماً، إننا نؤكد على أهمية توشي المصادقية والمهنية والحياد في المعلومات التي تقدم إلى المجلس في تقارير الأمين العام الدورية بشأن دارفور، كما أننا نؤكد رفضنا الكامل لأي خروج أو انحراف عن ولاية البعثة على النحو الذي ورد في التقرير.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أَدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

وإننا إذ نقدر للأمم المتحدة حرصها على السلام والاستقرار في السودان، نشير إلى أن الميزانيات الهائلة التي ظلت ترصد للعملية المختلطة منذ عام ٢٠٠٧، إن تم توظيفها لدعم مشاريع التنمية في دارفور لوفرننا على الأمم المتحدة كثيراً من الجهد والمال. وقد آن الأوان للنظر في استراتيجية الخروج وفق ما نص عليه القرار المنشئ للبعثة. وفي هذا السياق، نشير إلى أننا سبق أن نقلنا ذلك إلى إدارة عمليات حفظ السلام، كما نشير إلى أننا بصدد الشروع في الترتيبات الخاصة بتنفيذ استراتيجية الخروج للبعثة بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

إن أي حديث عن تعزيز السلام والاستقرار في دارفور يجب أن يركز على إنجاح مبادرة السيد رئيس الجمهورية للحوار الوطني الشامل، خاصة وأن الحكومة قد كفلت كل الضمانات اللازمة لمشاركة المجموعات المسلحة في دارفور وغيرها، دون قيد أو حرج أو شروط. ولذلك، فإننا نعول كثيراً على أن يلقي مجلس الأمن بثقله خلف إنجاح عملية الحوار، من خلال توجيه رسالة واضحة إلى المجموعات المسلحة ومطالبتها بالانخراط في عملية الحوار دون مزيد من